الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.198/1997/8
10 April 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة

لجنة الإعلام
الدورة التاسعة عشرة
١٣ - ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧

# ملاحظات الدول الأعضاء والمنظمات الدولية واقتراحاتها بشأن الطرق والوسائل التي تعزز تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في ميدان الاتصال

## تقرير الأمين العام

## أولا - مقدمة

١ - دعت الجمعية العامة في الفقرة ٢٥ من قرارها ١٣٨/٥١ باء المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ الدول الأعضاء والمنظمات الدولية المعنية إلى تقديم ملاحظاتها واقتراحاتها إلى الأمين العام، في موعد غايته ١٥ آذار/مارس ١٩٩٧، فيما يتعلق بالطرق والوسائل الكفيلة بدعم تطوير الهياكل والقدرات الأساسية للاتصال في البلدان النامية، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا في هذا الشأن إلى اللجنة في دورتها التاسعة عشرة.

٢ - واستجابة لذلك الطلب، دعا الأمين العام، بمذكرة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات الصلة إلى تقديم الردود المشار إليها في القرار ١٣٨/٥١ باء.

٣ - وحتى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كان قد تم استلام الردود التالية:

## ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

### بوركينا فاصو

١ - لم تكن التغيرات المذهلة الحاصلة في العالم خلال السنوات الأخيرة قادرة على وضع حد لاختلالات التوازن وأوجه التفاوت التي لا تزال قائمة في ميدان الإعلام والاتصالات. وتعتبر نظم الاتصالات في عدد

كبير من البلدان النامية، ومنها بوركينا فاصو، صورة طبق الأصل من نظم الاتصالات التي كانت تأخذ بها الدول الاستعمارية القديمة. إلا أن هذه البلدان قد أخذت، منذ أن نالت استقلالها، تقيم علاقات حصلت بموجبها على معونات أو مساعدات تقنية لتطوير مرافقها في ميدان الاتصالات.

٢ - وينبغي التشديد على أن تنمية الهياكل الأساسية والقدرات في مجال الاتصالات في البلدان النامية تمثل شرطا ضروريا من شروط عملية التحديث الاقتصادي والاجتماعي. والواقع أن الاتصالات تقوم بدور هام في نشر الابتكارات في ميادين الزراعة والصحة والتعليم والمشاركة في الحياة السياسية وفي تلاحم المجتمع. وبصورة أعم، تقوم وسائط الإعلام بدور رئيسي في بناء أي أمة. وعلى ذلك، يكون من الضروري إيجاد الوسائل اللازمة لتنمية الهياكل الأساسية في ميدان الاتصالات في بلدان الجنوب.

١ - على الصعيد الوطني

٣ - لما كانت الاتصالات عنصرا أساسيا من عناصر عملية التنمية، فينبغي إدماجها في السياسات الإنمائية الوطنية. وينبغي أن تأخذ هذه السياسات في الاعتبار عملية البناء والتجهيز وشراء المعدات اللازمة لصيانة الهياكل الأساسية في ميدان الاتصالات. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى الطرائق المحددة لاستخدام هذه الهياكل الأساسية بحيث يتم تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي. وينبغي كذلك أن تشمل طرائق الاستخدام دورات تدريبية تنظم محليا وفي البلدان المتقدمة النمو، ومؤتمرات تنظم لصالح مستخدمي تلك الهياكل الأساسية.

٢ - على الصعيد الإقليمي

٤ - ثبت أن التعاون الإقليمي هو وسيلة من الوسائل الأساسية لتعزيز القدرات في ميدان الاتصالات على الصعيدين الوطني والإقليمي، بل وعلى الصعيد العالمي. ويعتبر هنا التعاون الإقليمي وسيلة لبلوغ الهدف الجماعي المتمثل في تدارك أوجه التفاوت في النظام العالمي الحالي للإعلام والاتصالات.

٥ - وتحقيقا لذلك، سيكون من الضروري وضع أجهزة الاتصال الإقليمية في مكانها الصحيح وإعادة تنشيطها. ويتعين على هذه الأجهزة أن تتعاون مع بعضها البعض على نحو أوثق بغية تزويد الدول الأعضاء باستراتيجيات تنفيذية وتقنيات فعالة.

٦ - وقد يكون من المفيد تنظيم جلسات تشاور إقليمية للنظر فيما يترتب على التطورات الجديدة من آثار في ميداني الإعلام والاتصالات.

٣ - على الصعيد العالمي

٧ - ينبغي أن يكون الهدف الطويل الأجل لأجهزة الاتصال الوطنية والإقليمية سد الثغرة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على أكمل وجه بغية إقامة نظام عالمي للإعلام والاتصالات. وفي هذ االصدد،

سوف يتعين الوقوف على التجهيزات والتكنولوجيات الموجودة في مجال الاتصالات بغرض نقل التكنولوجيات.

٨ - كما أن اكتساب المعارف اللازمة لاستخدام التكنولوجيات الحديثة وإيجاد تعاون وثيق لتبادل البيانات المتعلقة بالخبرات أمران يتسمان بأهمية حيوية.

٩ - وستكون موضع ترحيب أية مساعدات تقدم في شكل برامج. وقد تشمل هذه المساعدة الانتاج المشترك للأفلام والكتب وحلقات البث الإذاعي والتلفزيوني وترويجها وتوزيعها. وإن هذه المساعدة لن تؤدي إلى النهوض بمعايير الإنتاج في البلدان النامية فحسب، بل ستساهم في التعرف على منتجات بلدان الجنوب. وسوف يكون الهدف النهائي من هذه المساعدة هو تعزيز قدرة بلدان الجنوب على المساهمة بنشاط في التدفقات الدولية في مجال الإعلام والاتصالات.

١٠ - ويتطلب التنفيذ الفعال لهذه التدابير تنسيقا محكما قد يستفاد فيه، بل ينبغي أن يستفاد فيه، من خبرة الأمم المتحدة في هذا المجال.

السويد

تتضمن الوثيقة التالية، المعنونة حرية التعبير، المبادئ التوجيهية التي تستخدمها الوكالة السويدية للتنمية الدولية في إطار التعاون على تنمية وسائط الإعلام بغية تعزيز الحقوق المدنية وتشجيع التعددية في مجال وسائط الإعلام والمشاركة السياسية والتنوع في مجال التعبير الثقافي.

١ - لمحة عامة

(أ) المواصفات

١ - تشمل جهود التعاون التي تضطلع بها الوكالة السويدية للتنمية الدولية من أجل تنمية وسائط الإعلام مساهمات تقدم إلى الإذاعة والصحافة والتلفزيون ومكاتب الأنباء، فضلا عن الدعم المقدم إلى الوظائف التكميلية ذات الصلة بهذه الوسائط.

٢ - ويساهم الدعم المقدم لوسائط الاتصال في بلوغ الهدف الشامل المتمثل في تعزيز "حرية التعبير"، وهو يشكل، بالتالي، جزءا من السياسة العامة للوكالة الرامية إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. والهدف من التعاون على تنمية وسائط الإعلام هو توفير الدعم لتنمية الحقوق المدنية والمشاركة السياسية في البلد المستفيد (حقوق الجيل الأول) وتيسير التنوع في مجال التعبير الثقافي.

(ب) معلومات أساسية

٣ - خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨٢، قدمت الوكالة السويدية للتنمية الدولية مساعدات في قطاع الاتصالات. وكان ما نسبته ٩٥ في المائة من المساعدة المقدمة موجها نحو الاتصالات السلكية واللاسلكية و ٥ في المائة

نحو وسائط الإعلام. وتم في إطار المساعدة المقدمة لوسائط الإعلام توفير الدعم لتدريب الصحفيين والمنتجين الإذاعيين وتقنيي الإرسال والصحافة الريفية. وقدمت المساعدة أساسا إلى البلدان المشمولة بالبرامج التي تضطلع بها الوكالة في أفريقيا.

٤ - أما فيما بعد، في الثمانينات وحتى الآن، فقد تم توسيع نطاق الدعم ليشمل مشاريع في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٥ - وقد ثبت حتى الآن وجود صعوبات في مجال التعاون على تنمية وسائط الإعلام تنشأ أساسا عن مختلف القيود الخارجية المفروضة على قطاع وسائط الإعلام. وفي الحالات التي ساد فيها الاضطهاد، سعت الوكالة، من خلال المساعدة التي تقدمها إلى تصعيب مهمة الحكومات في إعاقة حرية التعبير.

٦ - وحيث سادت الحرية نسبيا، تم السعي، من خلال التعاون على تنمية وسائط الإعلام، إلى تعزيز العلميات الديمقراطية وتنشيطها. وكانت المساعدة المقدمة محدودة نسبيا. وتم التركيز بصورة أساسية على التدريب المهني. أما الآن، فقد أصبحت الاتجاهات نحو تعزيز حرية وسائط الإعلام أكثر وضوحا. ولا شك أن تعزيز الحرية سيفتح المجال إلى حد أكبر أمام التدابير التي يراد بها تقديم المساعدات. إلا أن الصعوبات لا تزال قائمة، ومنها على سبيل المثال، أن الحكومات في العديد من البلدان المستفيدة لا تزال تفرض سيطرتها وقيودها على قطاع وسائط الإعلام، كما أن المساعدات التي تقدم إلى أي من وسائط الإعلام تنطوي على خطر التبعية المالية؛ وما إلى ذلك.

٢ - قطاع وسائط الإعلام

(أ) وسائط الإعلام في أنحاء العالم

٧ - تسيطر الاختلافات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية على مجال وسائط الإعلام، وتكنولوجيا وسائط الإعلام، وملكية وسائط الإعلام، واستخدام وسائط الإعلام لأغراض الاتصال والإعلام. ومن ناحية، تعتبر المعلومات وسائط الإعلام ذات أهمية حيوية بدرجة كبيرة لمجتمعاتنا الصناعية حتى أننا نصف هذه المجتمعات أحيانا بأنها "مجتمعات المعلومات". ومن ناحية أخرى، فإن الملايين من الناس في البلدان النامية تفتقر لغاتهم الأم لتعابير مقابلة لكلمة مذياع أو تليفزيون أو ساتل أو الطابعة الدوارة.

٨ - وأيا كان الأمر، فإن وسائط الإعلام - ووسائط الإعلام الإذاعية بوجه خاص - موجودة على الأرجح في كل مكان. فعلى سبيل المثال، فإن الجهاز المحمول لالتقاط البث الإذاعي ظهر في القرى حول العالم في وقت أبكر بكثير من أي من الكهرباء أو مياه الشرب الموثوقة، أو لقاح الحصبة، أو المدرسة.

(ب) وسائط الإعلام في البلدان النامية

٩ - إن الفجوة القائمة بين البلدان الصناعية الثرية والبلدان النامية الفقيرة، بالاضافة إلى تركز التطور التكنولوجي في البلدان الصناعية الثرية، قد مهدت الطريق أمام وسائط الإعلام، العاملة من داخل البلدان الصناعية، كي تنفذ إلى البلدان النامية.

١٠ - وبالنظر إلى هذه التطورات، ارتفعت أصوات في السبعينات تدعو إلى إنشاء نظام عالمي جديد للإعلام، من أجل - أولا وقبل كل شيء - كسر احتكار القلة للأخبار العالمية الذي حصلت عليه حفنة من مكاتب الأخبار التي تقع مقارها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (ومعظمها ناطق باللغة الانكليزية). واحدى النتائج المترتبة على التركز السائد للنفوذ هو أن المناظير الأوروبية والأمريكية الشمالية تسيطر على الأخبار التي تذيعها وسائط الإعلام في البلدان النامية.

١١ - وتنمية قطاع وسائط الإعلام في الكثير من البلدان غير متساوية من حيث نطاق التغطية الجغرافية، والمجموعات المستهدفة، والجودة، والتنوع.

١٢ - وتشكل الحكومات والمنظمات الوثيقة الصلة بالحكومات (الحزب الحاكم/الأحزاب الحاكمة، النقابات الخاضعة للدولة، وما إلى ذلك) الجزء الأكبر من مالكي وسائط الإعلام الإذاعية وتتمتع بنفوذ كبير في الإذاعات في العديد من البلدان، ولا سيما في أفريقيا وآسيا، وهي تسيطر أيضا على الصحافة.

١٣ - وكثيرا ما يعاني هذا القطاع من الاجحاف بسبب الافتقار بوجه عام إلى تشريعات و/أو اتفاقات تعاقدية تضمن استقلال القطاع وتحدد حقوق ومهام سلامة مختلف العاملين فيه.

١٤ - وحيثما كفلت حرية الصحافة رسميا، فإن الممارسة العملية للحريات القائمة يمكن على الرغم من ذلك أن تعرقلها عوامل مثل الفقر العام، والافتقار إلى الكفاءة المهنية، وعدم وجود تماسك بين الفروع، وميراث من سيطرة الحكومة على وسائط الإعلام. كذلك، فإن الرقابة الذاتية من جانب المحررين والصحفيين/المنتجين قد تحد بشكل خطير، وأحيانا تلغي، النزاهة المهنية لفرادى وسائط الإعلام ووظائف "الرقابة" التي يمارسها الصحفيون تجاه أصحاب السلطة.

١٥ - وبالاضافة إلى العوامل الاقتصادية - فإن التكاليف المرتفعة للإنتاج والتوزيع، والقدرة الشرائية الضعيفة للجمهور العام بسبب انخفاض الدخل - هناك عوامل أخرى، مثل المواقف السياسية المعرب عنها في التشريعات المتعلقة بحرية الصحافة وحرية التعبير، وما إلى ذلك، تضع حدودا لما يمكن لوسائط الإعلام أن تفعله. ويعد كل من الأمية والتنوع اللغوي الواسعين الانتشار من العوامل المحتملة الأخرى التي تؤثر على قيمة ومغزى وسائط الإعلام بالنسبة لفرادى المواطنين والمجتمع ككل.

١٦ - وفي أفريقيا وآسيا، فإن هناك إرثا تركه العهد الاستعماري وما زال قائما، يتمثل في وسائط الإعلام المركزية والمملوكة للدولة، وخاصة فيما يتعلق بالإذاعة. في أفريقيا، باستثناء عدد قليل جدا من البلدان التي لها تقاليد في جمع الأخبار وتحريرها بصورة مستقلة عن الحكومة، يوجد عدد صغير نسبيا من وسائط الإعلام المطبوعة المستقلة. وهذه الصحف، مثلها في ذلك مثل معظم الصحف المملوكة للدولة، تتخذ مقارها بوجه عام في العاصمة، وتمتلكها جماعات دينية، ومجموعات نسائية، ومنظمات لحقوق الإنسان، ونقابات. وتنشر قلة من وسائط الإعلام المطبوعة لأغراض المكسب الاقتصادي.

١٧ - وتسيطر شركات متعددة الجنسيات على بعض وسائط الإعلام في بعض البلدان.

١٨ - وفي قلة من البلدان، تنسق جمعيات ناشري الصحف عمليات جماعية للشراء والطباعة والتوزيع. وفي عملية إرساء الديمقراطية الجارية حاليا، زادت وسائط الإعلام المستقلة من حيث العدد والأهمية في عدة بلدان أفريقية. وهناك إشارات، وإن كانت إشارات ضعيفة، على ظهور بدائل لملكية ورقابة الدولة في مجال الإذاعة كذلك.

١٩ - وفي جنوب أفريقيا، قامت المؤسسات القمعية التي أنشئت فيما مضى لإنفاذ الفصل العنصري بجعل الظروف في شدة الصعوبة بالنسبة لوسائط الإعلام والصحفيين.

٢٠ - ومن بين البلدان الآسيوية، كانت للهند وسري لانكا وبلدان أخرى من جنوب آسيا تقاليدها العريقة في مجال الصحافة المستقلة، في حين أن ملكية ونفوذ الدولة غالبان في جنوب شرق آسيا. والدول هي العنصر الفاعل الوحيد في ساحة الإذاعة في معظم البلدان الآسيوية.

٢١ - وفي أمريكا اللاتينية، فإن ملكية وسائط الإعلام موزعة على نطاق أوسع فيما بين الجماعات الدينية، والمؤسسات العامة، والمنظمات غير الحكومية، والمشاريع التجارية. وللملكية الخاصة غير الحكومية والصحافة المستقلة تقاليد أكثر عراقة في أمريكا اللاتينية من معظم الأجزاء الأخرى من العالم الثالث.

٢٢ - ويتزايد عدد البلدان في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية التي دخلت في عملية إرساء الديمقراطية. ويجري التعبير عن المطالبات بإقامة حكومات ديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بدرجات متفاوتة من التشديد والنجاح، في كل أنحاء العالم النامي.

## ٣ - التعاون في تنمية وسائط الإعلام: الأهداف

٢٣ - في إطار الهدف الشامل المتمثل في حماية حرية التعبير، يهدف التعاون في تنمية وسائط الإعلام الذي تضطلع به الوكالة السويدية للتنمية الدولية ما يلي:

(أ) حفز نمو وحيوية قطاعات وسائط الإعلام التي تتسم بالتعددية، والاقتدار المهني والنزاهة وبالوصول إلى قطاعات عريضة من الجمهور العام، وإعمال حق المواطنين في المعلومات الشاملة والتبادل الحر للأفكار والآراء؛ وتعمل قطاعات وسائط الإعلام هذه في خدمة العناصر التالية التي تعززها هي أيضا:

'١' عدم الاعتماد على قاعدة قوى وحيدة، أو قلة من المصالح القوية، في المجتمع؛

'٢' المنظمات التي تدعم احتياجات ومصالح وسائط الإعلام، والجماعات المهنية وغيرها من الجماعات في هذا القطاع، والتي تلبي الاحتياجات التدريبية والتثقيفية للقطاع؛

'٣' أكبر قدر ممكن من تعددية الآراء السياسية؛

'٤' مجموعة عريضة من وسائط الإعلام التي يمكن أن تبلغ أكبر قطاع ممكن من السكان (المشاركة الشعبية وإمكانية وصول وسائط الإعلام).

وعلاوة على ذلك، يعزز قطاع وسائط الإعلام بما يلي:

'١' قوانين واتفاقات تدون قواعد حرية الصحافة وحقوق ومهام وسائط الإعلام تجاه الحكومة والمجتمع والمواطنين؛

'٢' نظام مستقل للعدالة يستطيع أن يؤمن مراعاة القوانين واللوائح ذات الصلة.

ويشكل هذا القطاع المستقل والمهني والتعددي لوسائط الإعلام مصدرا ديمقراطيا حيويا من خلال ما يسهم به في تنمية التبادل الحر للأفكار والمعلومات المكتملة من جميع الجوانب. وهذه التدفقات للاتصال والمعلومات، بالاضافة إلى حق فرادى المواطنين في الحصول على المعلومات، أمور أساسية لتمكين المواطنين من اتخاذ قرارات ترتكز إلى أسس سليمة وخيارات حرة بشأن مسائل ذات أهمية لحياتهم وللمجتمع ككل؛

(ب) وعلاوة على ذلك، يسعى التعاون في تنمية وسائط الإعلام الذي تضطلع به الوكالة السويدية إلى تعزيز نمو وحيوية فرادى وسائط الإعلام، ولا سيما الإذاعة والصحافة ودوائر الأخبار التي تتسم بالخبرة والجودة والتنوع والنزاهة.

٢٤ - ويمكن لوسائط الإعلام التي تؤدي وظائف كثيرة مختلفة أن تسهم في التقدم الديمقراطي والاقتصادي والاجتماعي، من وجهة نظر كل من الأفراد والأسر المعيشية والمجتمع بصورة عامة.

٢٥ - كما يهدف التعاون في تنمية وسائط الإعلام الذي تقوم به الوكالة إلى تشجيع ظهور وسائط إعلام ومكونات وسائط إعلام في مشاريع وبرامج في قطاعات أخرى من المجتمع، مثل الرعاية الصحية والطبية، والتعليم، وحقوق الإنسان، والحماية البيئية، وما إلى ذلك.

٤ - استراتيجية للتعاون في تنمية وسائط الإعلام

٢٦ - ينبغي أن تركز التدابير الداعمة لوسائط الإعلام في البلدان التي تحصل على مساعدة إنمائية سويدية على المجالات الأربعة التالية: (أ) دراسة استقصائية لقطاع وسائط الإعلام؛ (ب) تنمية قطاع الإعلام ككل؛ (ج) مساعدة فرادى وسائط الإعلام؛ (د) تعاون إنمائي من أجل التدريب المهني.

(أ) الدراسة الاستقصائية

٢٧ - ستختلف التدابير الفعالة الداعمة لوسائط الإعلام، وقطاع وسائط الإعلام والتدريب المهني حسب الظروف المحددة التي تسود في كل بلد أو منطقة. وبالتالي، ينبغي صياغة المشاريع والبرامج عقب دراسة استقصائية لقطاع وسائط الإعلام في البلد أو المنطقة المعنية، تلك الدراسة التي ستفيد أيضا في عملية متابعة وتقييم المشاريع.

(ب) تنمية قطاع وسائط الإعلام ككل

٢٨ - تتمثل الأغراض الأساسية للدعم المقدم لتنمية منظمات وسائط الإعلام فيما يلي:

(أ) مساعدة وتعزيز المهنيين العاملين في هذا القطاع وتدعيم نزاهتهم. وتتمثل إحدى الوسائل لتحقيق هذا الهدف في تعزيز المنظمات المهنية للصحفيين، والمصورين، ومنتجي برامج الإذاعة والتليفزيون، والجماعات النشطة الأخرى من أجل معاونتها في تنميتها المهنية وتعزيز مصالحها. وقد تشتمل هذه التدابير على تقديم المساعدة المباشرة إلى اتحادات الصحفيين والمنتجين والمحررين والناشرين ومديري المحطات؛

(ب) هناك هدف آخر هو تعزيز مركز ونزاهة ومسؤولية وسائط الإعلام فيما يتعلق بحرية الصحافة، وحرية التعبير وحرية الإعلام. وبالتالي يمكن أن تدعم الوكالة السويدية المنظمات التي تكشف عن انتهاكات هذه الحريات وتضطلع بتحقيقات وبحوث علمية بشأنها. كذلك يمكن أن توفر الوكالة السويدية المساعدة لصناديق الإسعاف القانوني ولمنظمات داخل القطاع للحفاظ على معايير أخلاقية عالية، ولصناديق وهيئات استشارية لفرادى وسائط الإعلام؛

(ج) وثمة هدف آخر أيضا هو تعزيز كفاءة وسائط الإعلام من خلال مساعدة القطاع كله في مجالي الإنتاج والتوزيع، ويمكن أن يشتمل هذا على وضع مخططات للشراء الجماعي للصحف، فضلا عن

إجراء بحوث بشأن الجمهور والقراء. ويمكن أن تدعم الوكالة السويدية أيضا تنمية التعاون والتنسيق الإقليميين في قطاع وسائط الإعلام.

(ج) تقديم المساعدة إلى فرادى وسائط الإعلام

٢٩ - ينبغي للوكالة السويدية أن تركز بشكل أساسي على وسائط الإعلام الإذاعية والمطبوعة ومكاتب الأخبار. وينبغي للوكالة أن تساعد فرادى وسائط الإعلام، ولكن بحذر، لكي تتفادى التسبب في تشوهات للعلاقات التنافسية أو في الاعتماد على المعونة. كما ينبغي توخي الحذر فيما يتصل بتقديم الدعم إلى مؤسسات وسائط الإعلام الخاصة فيما تشتريه في بلدان أخرى.

٣٠ - ونظرا لأن عمليات وسائط الإعلام ليست دائما مربحة، فإنه ينبغي للمتلقي والمانح أن يكونا متفقين منذ البداية فيما يتعلق بضرورة التخطيط المالي بقصد الوقف التدريجي في نهاية الأمر للتعاون الإنمائي الخارجي.

٣١ - ينبغي للتعاون الإنمائي الذي تضطلع به الوكالة السويدية أن يقدم أساسا في شكل تدريب يدمج مع المساعدة في انتاج المواد والدراسات الاستقصائية بشأن الجمهور/القراء. ويمكن أن يدعم عملية جمع الأخبار، والتعبير عن الرأي، والتعبير الثقافي، والتعليم، والاستشارة والمعلومات، بالإضافة إلى البحوث المتعلقة بالجمهور/القراء.

٣٢ - كما يمكن أن تدعم الوكالة السويدية الأنشطة في مجالات محددة، مثل إنتاج الأنباء البيئية، والبرامج المتعلقة بمسائل حقوق الإنسان، وهلم جرا، وأن تقدم المساعدة فيما يتعلق بنواتج وسائط الإعلام التي يجري إعدادها لجماعات مستهدفة خاصة من الجمهور العام، مثل برامج الإذاعة والتليفزيون، والصحف، والملاحق/الأعمدة المخصصة للأطفال والشباب والنساء والأقليات العرقية، وهلم جرا.

'١' الإذاعة

٣٣ - ينبغي للوكالة السويدية أن تعطي الأولوية لوسائط الإعلام الإذاعية، ولا سيما السمعية، من أجل إعطاء قطاعات عريضة من السكان فرصة الوصول إلى وسائط الإعلام. إن الإذاعة السمعية منخفضة التكاليف نسبيا فيما يتعلق بكل من الإنتاج والتوزيع والاستقبال/الاستخدام، في حين أن التليفزيون ما زال وصوله محدودا بقدر ما في معظم البلدان النامية، كما أن التليفزيون وسيطة إعلامية مكلفة نسبيا.

'٢' وسائط الإعلام المطبوعة ووكالات الأنباء

٣٤ - ينبغي للوكالة السويدية أن تدعم وسائط الإعلام المطبوعة من أجل الإسهام في تحقيق قدر أكبر من التعددية في قطاع وسائط الإعلام. كما تستحق وسائط الإعلام المطبوعة مساعدة إنمائية لأنها تسهم في محو الأمية في البلد.

٣٥ - إن وكالات الأنباء الوطنية والإقليمية التي تعمل من أجل تحقيق قدر أكبر من الاستقلال في التغطية الصحفية تستحق هي أيضا الحصول على مساعدة إنمائية.

٣٦ - ومن أجل الإسهام في تحقيق قدر أكبر من التعددية، فضلا عن توسيع نطاق انتشار وسائط الإعلام ينبغي للوكالة السويدية أن تدعم وسائط الإعلام التي توفر وصولا واسع النطاق (في كثير من الأحيان محطات الإذاعة السمعية)، التي تسعى إلى توفير معلومات متكاملة وتبادل حر للأفكار ونخبة تمثيلية للآراء في انتاجها من المنشورات/البرامج (بما في ذلك وسائط الإعلام التي يتخلى فيها مالكها، بالكامل، عن الرقابة على سياستها وعملياتها التحريرية).

٣٧ - وبغية التعويض عن التركز الجغرافي لنواتج وسائط الإعلام، ينبغي للوكالة السويدية أن تدعم وسائط الإعلام التي لها جذور قوية في المجتمع المحلي (مثلا مكاتب التحرير الفرعية) ولا أقلها الإذاعة السمعية المحلية.

٥ - التعاون الإنمائي لأغراض التدريب المهني

٣٨ - ينبغي للوكالة السويدية أن تدعم في المقام الأول:

(أ) التدريب الأولي والمستمر للصحفيين، والمصورين، منتجي الإذاعة/التليفزيون، ألخ. وينبغي لبرامج التدريب أن تركز على ما يلي:

'١' مهارات الإنتاج، مثل قيم الأخبار؛ وكتابة/إنتاج التحقيقات الصحفية، وإدارة الاستديوهات، والإنتاج الموسيقي والدرامي، وتغطية الأحداث المحلية، وإنتاج مواد بلغة السكان الأصليين؛

'٢' المعرفة المتخصصة، مثل المعرفة في مجالات البيئة والموارد الطبيعية، والرعاية الصحية والطبية، واقتصادات الأعمال التجارية، وعمليات التحول إلى الديمقراطية؛

'٣' المزيد من المهارات المهنية الضرورية، مثل أخلاقيات الصحافة، والنزاهة الصحفية وحقوق الإنسان، وطرائق التفاعل فيما بين وسائط الإعلام والحكومة والمواطنين؛

(ب) التدريب المستمر لموظفي وسائط الإعلام الآخرين، والتركيز على المهارات في مجال هندسة الاستديوهات، ورئاسة/تخطيط قطاع الإنتاج، وإدارة مكاتب التحرير، وخدمات المستمسكات والمكتبات، والتوزيع، ومبيعات الإعلانات، وإدارة الحسابات، والدراسات المتعلقة بالقراء/الجمهور/الأسواق.

٣٩ - وينبغي أن يقدم التدريب أساسا، في شكل دورات دراسية، وحلقات دراسية، وحلقات عمل، وما إلى ذلك، في البلد أو المنطقة المعنية. وهذا لا يمنع إمكانية دعم أنشطة التدريب المقدمة في السويد أو بلد ثالث[١].

توغـــو

١ - إن البيئة الدولية، منذ سقوط حائط برلين وإضفاء الطابع الديمقراطي على المؤسسات في إطار منظور تعددي ومتعدد الأحزاب في بلداننا، أصبحت تتمثل في تيار تحرري يتجلى في ميدان الاتصال من خلال إعادة تعريف لمراكز وأدوار وسائط إعلام الدولة، وبروز وسائط الإعلام الخاصة.

٢ - وأعربت توغو، من جانبها، عن اختيارها الواضح للتحرر وكسر الاحتكار في دوائر وسائط الإعلام على مستوى الموجات الإذاعية والصحافة المكتوبة على السواء، وهو ما تلبور في نشوء صحف كثيرة، وإقامة قنوات خاصة للإذاعة وتوزيع البرامج التليفزيونية، وإنشاء السلطة العليا لوسائط الإعلام السمعية والبصرية والاتصال.

٣ - وفي سياق كهذا، فإن السعي إلى تعزيز تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في ميدان الاتصال، يعني، من منظور وسياسة الحكومة التوغولية تسهيل إدماج هذه البلدان في ساحة وسائط الإعلام الدولية الجديدة وذلك من خلال ثلاثة محاور:

(أ) المساعدة في إعادة تحديد رسالة وسائط الإعلام العامة؛

(ب) المساعدة في إعادة تأهيل وسائط الإعلام واكتساب تكنولوجيات الاتصال الجديدة؛

(ج) تدريب الموارد البشرية.

١ - إعادة تحديد رسالة وعمل وسائط الإعلام العامة

٤ - لقد اختصت وسائط الإعلام حتى الآن بدور أصبح اليوم مثيرا للجدال. والغرض الآن هو جعل هذه الوسائط أدوات تنمية في خدمة المجتمع الديمقراطي التعددي الجديد وتمكينها من أن تحقق التمويل الذاتي وأن تدر دخلا بحيث تستطيع التكفل بنفقات تشغيلها ومعداتها.

---

(١) في حالة إجراء التدريب في السويد أو بلدان الشمال الأوروبي، ينبغي الاهتمام بإمكانية ترتيب عناصر المقرر الدراسي بمشاركة الزملاء من السويد/بلدان الشمال الأوروبي. ويساعد ذلك في الجوانب العملية والنظرية للتدريب، وأيضـــا في إقامة صـــلات بين قاعدة الموارد السويدية/موارد بلدان الشمال الأوروبي والمتدربين بهدف تسهيل التعاون في المستقبل.

٥ - وبالتالي، فمن المطلوب، من مؤسسة متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة، أن تساعد البلدان النامية في الدراسات التي سيتم القيام بها بشأن التغييرات اللازم إجراؤها في مجال وسائط الإعلام العامة من أجل السماح لها بالتكيف مع السياق الجديد، وبشأن إعادة صياغة طرائق إدماجها في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية.

٦ - إن هذه المساعدة من جانب مقدمي الأموال ضرورية، سواء بالموارد البشرية أو المالية، لتغطية تكاليف الدراسات، ومراجعة الحسابات، والاستعانة بالخبراء، من أجل تمويل وسائط الإعلام العامة إلى شركات أو مؤسسات أو مكاتب تحظى باستقلال ذاتي - مالي وإداري.

٢ - المساعدة على الحصول على معدات وسائط الإعلام واكتساب تكنولوجيات جديدة في ميدان الاتصال

٧ - تعمل غالبية وسائط الإعلام، العامة أو الخاصة، التابعة للبلدان النامية، في الوقت الحالي، بمعدات قديمة وبالية لم تعد تلبي احتياجات استراتيجيات الاتصال الجديدة، مما يجعلها مغمورة تماما في خضم ما تقدمه وسائط الإعلام الدولية الكبيرة، الأمر الذي يزيد من حدة أثر الغزو الثقافي في بلداننا. ومن أجل الحفاظ على الهوية والخصائص الثقافية والاجتماعية لشعوبنا فإن تجديد معدات وسائط الإعلام أصبح ضروريا: أجهزة الإرسال ومعدات الطباعة والإنتاج، وغير ذلك. ولا بد من معونة أو مساعدة المؤسسات الدولية في اكتساب هذه المعدات وتجديدها، أو إنشاء هياكل أساسية جديدة للاتصال عبر مسافات محدودة مثل الإذاعات الريفية والإذاعات ذات البث المحدود النطاق، ووسائل البث (عربات وسائط الإعلام المتعددة)، في المناطق الريفية، من أجل تزويد سكان الريف بأدوات اكتساب المعارف اللازمة لتنمية مجتمعاتهم.

٨ - وبالمثل، فإن على البلدان النامية واجبا ضروريا بالاندماج في دوائر تكنولوجيات الاتصال الجديدة وهي لا تستطيع القيام بذلك دون مساعدة من مقدمي الأموال ويتعين على الأمم المتحدة أن تقنع هؤلاء بالمساهمة في ذلك.

٣ - تدريب الموارد البشرية

٩ - إن الحرية التي تنطوي عليها الديمقراطية الناشئة يجب أن يصاحبها شعور بالمسؤولية من جانب العاملين في مجال الاتصال، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا في إطار تدريب الموارد البشرية. إن التدريب على المهن في ميدان الاتصال وعلى استخدام التكنولوجيات الجديدة (الرقمية، مثلا): منح دراسية، ورحلات دراسية، وحلقات دراسية للتطوير المهني، ودورات تدريبية، وتبادل الفنيين، هي الوسائل التي يمكن من خلالها تعزيز أو تحسين قدرات وكفاءات العاملين في ميدان الاتصال في البلدان النامية.

١٠ - يمكن القيام بذلك إما محليا في البلدان النامية، أو في البلدان ذات التقاليد الديمقراطية العريقة. وسيكون المستفيدون هم الصحفيون والمهندسون وغيرهم من الفنيين العاملين في ميدان الاتصال في كل من القطاعين العام والخاص، وذلك من أجل تشجيع ترويج المعلومات على نحو أفضل لخدمة التنمية.

١١ - هذه هي المحاور الكبيرة للوسائل التي يجب استخدامها للمساعدة في تطوير الهياكل الأساسية للبلدان النامية وقدراتها في ميدان الاتصال من أجل الاستجابة لتحديات القرن ٢١ وهو قرن التكنولوجيات الجديدة، وشبكة الإنترنت، والتقنيات الرقمية. وبالتالي، ينبغي ألا يقتصر دور الأمم المتحدة على حث البلدان المتقدمة النمو على مساعدة البلدان النامية عن طريق الآليات الثنائية، بل وأن يشمل أيضا القيام من خلال مؤسساتها المختلفة بإنشاء صندوق للمساعدة في تطوير الهياكل الأساسية والقدرات في البلدان النامية في ميدان الاتصال.

## ثالثا - الردود الواردة من الوكالات المتخصصة

### منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)

١ - اشتركت اليونسكو مع إدارة شؤون الإعلام التابعة للأمانة العامة في تنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية الإقليمية لتعزيز استقلالية وتعددية وسائل الإعلام في أفريقيا (ويندهوك، ١٩٩١)، وآسيا (ألماتي، ١٩٩٢)، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو، شيلي، ١٩٩٤)، والدول العربية (صنعاء، ١٩٩٦). ويجري تنظيم الحلقة الدراسية الخامسة في هذه السلسلة عام ١٩٩٧، في صوفيا، لأوروبا الوسطى والشرقية. وتمخضت كل من هذه الحلقات الدراسية عن إعلان وخطة عمل أقرها المؤتمر العام لليونسكو، وقد أقر الإعلان وخطة العمل الأخيران في الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر العام (القرار ٢٨ م/٦-٤)، في تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٢ - ومن العناصر الرئيسية كذلك في العمل من أجل بناء الهياكل الأساسية للاتصالات، قيام الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة والشركاء غير الحكوميين، بانتظام، بعقد اجتماعات المائدة المستديرة بشأن الاتصال لأغراض التنمية. وعقد أحدث اجتماع من هذه الاجتماعات في هراري في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، ووفقا لتوصيات وحدة التفتيش المشتركة، قُدم تقرير الاجتماع إلى الأمين العام لإحالته إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والخمسين. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، اعتمدت الجمعية العامة القرار ١٧٢/٥١ الذي اعتبرت فيه أن اجتماعات المائدة المستديرة غير الرسمية، مثل اجتماع المائدة المستديرة السادس المشترك بين الوكالات والمعني بالاتصال لأغراض التنمية الذي نظم في هراري، قد تشكل آلية بارزة للتعاون والتنسيق بين الوكالات لتعزيز الاتصال لأغراض التنمية والنهوض به، وأعربت كذلك عن إدراكها للاهتمام بأن يُعقد اجتماع المائدة المستديرة غير الرسمي المقبل في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وأشار وفد البرازيل إلى أن السلطات البرازيلية مستعدة لاستضافة اجتماع المائدة المستديرة. وقد تبرعت اليونيسيف بتنظيمه. وأعربت اليونسكو عن استعدادها للتعاون تعاونا وثيقا مع اليونيسيف في

تنظيم اجتماع المائدة المستديرة، وفي العمل من أجل كفالة أن الشركاء الرئيسيين في مجال التنمية سيشاركون في المباحثات بشأن هذا الاجتماع والتخطيط له وتمويله، وذلك فقا لروح القرار ١٧٢/٥١.

البنك الدولي

١ - سيعقد في الفترة من ٢٢ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٧، في تورونتو، كندا، مؤتمر دولي يستضيفه البنك الدولي وحكومة كندا، ويشترك في تنظيمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومتا سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وشركاء آخرون من القطاعين العام والخاص.

٢ - وسيدرس المشاركون في مؤتمر "المعارف العالمية، ١٩٩٧" الدور الحيوي للمعرفة في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، ويعملون على تشجيع الشراكة في المعارف العالمية، وهي بادرة تعاون بين القطاعين العام والخاص بدأها البنك الدولي لضمان أن يستفيد فقراء العالم استفادة كاملة من ثورة المعلومات.

٣ - وسيلتقي في إطار المؤتمر ٢٠٠ ١ من الوزراء وكبار واضعي السياسات من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية اقتصاديا وسياسيا، والممثلين عن مجتمع التنمية الدولية، وقطاع الأعمال الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التدريبية والأكاديمية، والعلماء، والمدرسين، وقادة الفكر، الذين يمكنهم الإسهام بخبرتهم ومهاراتهم وأفكارهم في بناء المعرفة وتطبيقها لأغراض التنمية المستدامة.

٤ - وسيوفر مؤتمر "المعارف العالمية، ١٩٩٧" مزيجا ثريا من فرص التعلُّم عن طريق التفاعل، ابتداء بالكلمات الرئيسية التي يلقيها زعماء العالم، إلى حلقات تبادل الأفكار والحلقات الدراسية وحلقات العمل والمشاورات وعرض الأفلام السينمائية وأفلام الفيديو والمناقشات. وسيكون للمؤتمر موقع على الشبكة العالمية يُتيح للمشاركين سهولة الاتصال بالآخرين ممن لديهم احتياجات واهتمامات مماثلة، وذلك قبل المؤتمر وأثناءه وبعده.

٥ - وفي قاعة العرض التابعة للمؤتمر، سيلتقي المشاركون بقادة المؤسسات التجارية، والمؤسسات الأكاديمية، ومعاهد التدريب، والمنظمات غير الحكومية. وسيشاهدون عروضا عن منتجات وخدمات لأغراض بناء المعارف والمعلومات وحشدها. وسيقوم أحد المراكز التجارية الدولية بتقديم خدمات الترجمة والاتصالات والاجتماعات الخاصة، بهدف تسهيل الحوار.

٦ - وستدور مداولات المؤتمر حول أربعة مواضيع يتصل بعضها ببعض، وهي:

(أ) ثورة المعرفة العالمية: طبيعة اقتصاد المعرفة الناشئ والآثار المترتبة عليه بالنسبة للبدان النامية، ولاسيما أفقرها؛ وقدرات تكنولوجيات التعلُّم الجديدة؛ والأهمية المتزايدة للمعرفة والمعلومات والمهارات بالنسبة للتنمية المستدامة؛

(ب) السياسات: أطر السياسة العامة التي تشجع نمو اقتصاد المعرفة، وتسخدم المعرفة والمهارات بشكل فعال لأغراض التنمية، وتشجع استثمار القطاع الخاص في رأس المال من المعرفة؛

(ج) الممارسات: أفضل الممارسات العالمية والدروس المستفادة من خبرات القطاعين العام والخاص في استخدام المعرفة ووضع برامج تعليمية فعالة، مع التركيز بشكل خاص على البرامج التي تمكّن الفقراء، بتزويدهم بالمعرفة والمعلومات، وتبني الحوار المدني والتلاحم الاجتماعي؛

(د) الهياكل الأساسية: كيفية تمويل الهياكل الأساسية الوطنية في مجالي المعلومات والاتصالات المرتبطة بالهياكل الأساسية العالمية للمعلومات، وكيفية بنائها واستدامتها؛ وكيفية زيادة الابتكار وتدفق المعلومات في القطاعين الخاص والعام على السواء؛ وكيفية بناء نظم اتصالات ريفية مستدامة.

٧ - وسيكون مؤتمر "المعارف العالمية، ١٩٩٧" بمثابة محفل يتيح للمشاركين التعلم من حسن استغلال الأمم والمنظمات للمعارف لأغراض التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تؤدي زيادة تلك المعرفة إلى ما يلي:

(أ) التعجيل بالإصلاحات في مجال السياسة العامة فيما يتصل بالاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلوماتية؛

(ب) زيادة الاستثمار في الهياكل الأساسية للاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلومات؛

(ج) التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات لبناء موارد المعرفة للفقراء ولتمكينهم من المشاركة بفعالية أكبر في التنمية؛

(د) تعزيز الحوار الجماهيري بشأن التنمية، بما يسهم في زيادة التلاحم الاجتماعي؛

(هـ) حشد التأييد، ضمن مجتمع المانحين، لاستراتيجيات المعرفة القطرية؛

(و) المساهمة في شراكة أكبر وأفضل بين القطاعين العام والخاص.

٨ - ويدعو منظمو مؤتمر "المعارف العالمية، ١٩٩٧" جميع الأطراف المعنية إلى الاتصال بهم بشأن تصميم وإدارة الحلقات الدراسية، والندوات، والمعارض، وحالات الدراسة الإفرادية، وأنشطة المحاكاة، والعروض الإعلامية المتعددة الوسائط، وغيرها من أشكال التعلم عن طريق التفاعل، والمناقشات التي تسهم في تحقيق أهداف المؤتمر.

٩ - وستعقد الجلسات العامة للمؤتمر باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية. وستزود حلقات العمل بخدمات الترجمة الشفوية.

١٠ - ويجرى التسجيل للمشاركة في المؤتمر بناء على دعوات أو تقديم طلبات. وستدفع للمشاركين من البلدان النامية، المدعوين من قبل الشركاء في المؤتمر، نفقات السفر والإقامة. وسيجري اختيار مشاركين إضافيين من طلبات الاشتراك التي يتلقاها منظمو مؤتمر "المعارف العالمية ١٩٩٧".

١١ - وسيدعى لحضور المؤتمر ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ من الوزراء وواضعي السياسات (أي الوزراء أو وكلاء الوزارة الدائمين) من وزارات المالية والتخطيط والتنمية الريفية والصناعة والتكنولوجيا والتعليم، فضلا عن زهاء ٤٠٠ شخص آخرين من بناة المعرفة والمدرسين والمدربين من المؤسسات التعليمية، بمن فيهم الفنيون من معاهد التعليم العالي، ولا سيما المعاهد المختصة بالتنمية المؤسسية وبناء المجتمعات التعليمية، والإدارة والتكنولوجيا، وتكنولوجيا السياسة العلمية، والبحث والتطوير.

١٢ - وسيدعى أيضا ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ شخص من قادة قطاعي الأعمال والصناعة الملتزمين ببناء المنظمات التعليمية، أو ممن لديهم خبرة في تعزيز الابتكار والتغيير المؤسسي، أو الناجحين في استخدام الجديد في مجالي تكنولوجيا المعلومات وأساليب الإدارة من أجل تحسين الإنتاجية والنوعية والإنتاج، أو من الذين نجحوا في الاستفادة من الفرص التجارية التي خلقتها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة.

١٣ - وسيشارك أيضا في المؤتمر ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ شخص من القادة والعاملين في المنظمات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية المشاركة في تمويل البرامج الإنمائية وتنفيذها، بمن فيهم الأشخاص المهتمون بقضايا السياسة العامة المتعلقة بالمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والمؤسسات وبناء القدرات وبناء المعرفة والتعليم والاتصالات الريفية والتنمية الريفية (بما فيها الزراعة والهياكل الأساسية والمؤسسات) والأفراد العاملون في مجالات الرعاية الاجتماعية والأنشطة الإنتاجية والتعبئة الاجتماعية على مستوى القواعد الشعبية وخصوصا إن أظهروا اهتماما باستخدام التكنولوجيا الجديدة في أنشطتهم.

١٤ - وسيكون توزيع المشاركين حسب المناطق على النحو التالي:

| | |
|---|---|
| أمريكا اللاتينية | ١٨٠ |
| أفريقيا | ١٨٠ |
| الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | ١٢٠ |
| أوروبا وآسيا الوسطى | ١٨٠ |
| شرق آسيا والمحيط الهادئ | ٢٤٠ |
| جنوب آسيا | ١٢٠ |
| الدول الصناعية الديمقراطية | ١٨٠ |

١٥ - وتستند معايير الاختيار إلى ما يلي:

(أ) المركز الوظيفي و/أو القدرة على التأثير على السياسة العامة، أو التأثير التنظيمي الذي يتجاوز حدود منظماتهم؛

(ب) الخبرة المهنية/السيرة المهنية (أي أن يكون لدى المرشح خلفية تسهم بدراية فنية تكون ذات صلة بموضوع المؤتمر ككل)؛

(ج) المشاركة المؤسسية (أي أن يكون مرتبطا بمؤسسة أو منظمة تعمل في مجال تنفيذ أو دعم أنشطة لها علاقة ببناء المعرفة أو استخدامها أو استخدام التكنولوجيا لنشر المعرفة)؛

(د) ما يمكن أن يسهم به المشارك فيما يتعلق بالمنظمات والخلفيات والخبرات المختلفة ذات الصلة بالمؤتمر ككل؛

(هـ) ما يمكن أن يسهم به المشارك لضمان مشاركة كتلة حرجة من الأفراد من بلدان معينة. وينبغي أن يأتي هؤلاء الأشخاص من خلفيات ومؤسسات متنوعة، ولكن ينبغي أن يكون لديهم القدرة على أن يصبحوا نواة لشبكة وطنية أو إقليمية من الأفراد المهتمين بالقضايا التي يعالجها المؤتمر؛

(و) الرعاية (أي تسمية المرشح من قبل منظمة ذات صلة بالمواضيع التي يبحثها المؤتمر)، بما في ذلك: '١' الممثلون المقيمون للبنك الدولي؛ '٢' الممثلون المقيمون لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ '٣' الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الممولة؛ '٤' المنظمات الخاصة التي لا تبتغي الربح التي تكون لها تاريخ في بناء المعرفة، باستخدام تكنولوجيا المعلومات في عملية التنمية، وبناء القدرات؛ '٥' منظمات التعلم المعروفة؛ '٦' المجموعات ذات الدراية الفنية في طرق التعليم؛ '٧' معاهد التعليم العالي، وخصوصا تلك التي يكون لها نظراء في البلدان النامية؛ '٨' منظمات الأعمال والرابطات وغرف التجارة الدولية.

١٦ - وسيكون تمويل الاشتراك في المؤتمر على النحو التالي:

(أ) التمويل الذاتي: جميع الوزراء، وكبار الموظفين، وممثلو قطاع الأعمال الخاص والجهات المانحة؛

(ب) التمويل المباشر من قبل الجهات المانحة: المشاركون غير المذكورين أعلاه التابعون للحكومات أو الحكومات المحلية أو المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات التي لا تبتغي الربح في البلدان النامية؛

(ج) التمويل من الصندوق الاستئماني للمشاركين: المشاركون من حكومات البلدان النامية المؤهلة لتلقي المساعدة الإنمائية الدولية، الذين هم من دون الرتب العليا ومن السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التي لا تبتغي الربح.

١٧ - وسيعالج مؤتمر "المعارف العالمية، ١٩٩٧" تحديا أساسيا يواجه البلدان النامية والمجتمع الإنمائي الدولي، في عصر المعلومات، وهو: كيف يمكن للبلدان النامية، ولا سيما فقراء العالم، نظرا للدور الحيوي الذي تلعبه المعرفة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استخدام المعرفة لأغراض التنمية، والمشاركة في اقتصاد المعلومات العالمي، والوصول إلى أدوات جديدة للتعلم على مدى الحياة؟

١٨ - وسيتناول المؤتمر هذا التحدي من خلال خمسة أبعاد تمثل المواضيع الرئيسية الخمسة للمؤتمر، وهي:

(أ) فهم ثورة المعارف العالمية: الأهمية المتزايدة للمعرفة والمعلومات بالنسبة للتنمية المستدامة؛ وقدرة الأساليب والتكنولوجيات التعليمية الحديثة؛ وطبيعة اقتصاد المعلومات العالمي الناشئ وما يترتب عليه من آثار بالنسبة للبلدان النامية وفقراء العالم؛

(ب) تهيئة بيئة داعمة في مجال السياسات: السياسات والأطر التنظيمية التي تشجع على نمو اقتصاد المعلومات، والتي تبني رأس المال المعرفي، وتعزز استثمار القطاع الخاص في الهياكل الأساسية للمعلومات؛

(ج) تطبيقات المعرفة: أفضل الممارسات العالمية والدروس المستفادة من خبرات القطاعين العام والخاص في استخدام المعرفة والمعلومات، بوصفها أدوات تنافسية، وفي تصميم برامج تعليمية فعالة؛

(د) بناء الهياكل الأساسية لاقتصاد المعرفة: كيفية تمويل الهياكل الأساسية الوطنية في مجالي المعلومات والاتصالات، وبنائها واستدامتها؛ وكيفية بناء القدرات وتعبئة التكنولوجيا المناسبة للوصول، على نطاق العالم، إلى المعلومات، والتعلم على مدى الحياة؛

(هـ) إقامة شراكات جديدة: بناء شراكات مبتكرة في القطاعين العام والخاص لدعم التعلم لأغراض التنمية ولبناء الهياكل الأساسية للمعرفة في البلدان النامية.

١٩ - ويتضمن برنامج المؤتمر جلسات عامة تضع الإطار العام وتحدد التحديات الرئيسية؛ وندوات بشأن القضايا الهامة (السياسات، الهياكل الأساسية، اقتصاديات المعلومات، الإنصاف، دور العلم والتكنولوجيا، تقييمات المعرفة الوطنية)؛ وكذلك جلسات مصغَّرة، عبارة عن اجتماعات لأفرقة مناقشة وأفرقة عاملة

واجتماعات لعرض حالات ومناقشة بعثات خبراء استشاريين في الموقع، وحلقات دراسية عن أفضل الممارسات، وعروض لتكنولوجيات ونهج التعلم الحديثة.

٢٠ - وهذا المزيج من الأحداث التعليمية، الذي يدوم ثلاثة أيام، سيكمله منتدى عن المعرفة والتكنولوجيا (معرض يشترك المشاهدون في أنشطته)، وشبكة حاسوبية في الموقع، ومهرجان لأفلام الفيديو عن المعرفة لأغراض التنمية، وأنشطة مكثفة على شبكة الإنترنت قبل المؤتمر وفي أثنائه وبعده.

- - - - -